دراسة مقارنة لبعض المتغيرات المرتبطة بالإنفاق الاستهلاكى الغذائى الأسرى فى بعض قرى محافظتى الاسكندرية والبحيرة

هيام محمد عبد المنعم حسيب، مروى محسن أنور ياقوت[1]

الملخص العربى

أجرى هذا البحث بهدف مقارنة بعض المتغيرات المرتبطة بالإنفاق الاستهلاكى الغذائى الأسرى فى بعض قرى محافظتى الإسكندرية والبحيرة وذلك من خلال التعرف على بعض الخصائص المميزة للمبحوثات، وتحديد نسبة الإنفاق على السلع الغذائية الرئيسة من ميزانية الأسرة، وتقييم مدى وجود فروق معنوية لمتوسطى درجات نسب الإنفاق على السلع الغذائية الرئيسية من ميزانية أسر المبحوثات فى محافظتى الدراسة، ودراسة العلاقة الارتباطية والتأثيرية بين بعض الخصائص المميزة للمبحوثات كمتغيرات مستقلة ونسبة الإنفاق على السلع الغذائية الرئيسية من ميزانية أسر المبحوثات كمتغير تابع.

وتم إجراء هذه الدراسة على عينة عشوائية بلغ قوامها ٣٠٠ مبحوثة تم اختيارهن من بعض قرى محافظى الإسكندرية والبحيرة، وقد تم استيفاء البيانات باستخدام الاستبيان بالمقابلة الشخصية واستخدمت النسب المئوية، ومعامل الارتباط البسيط لبيرسون، واختبار(ت)، والتحليل الانحدار الخطى كأساليب إحصائية.

أشارت أهم النتائج البحثية إلى أن:

١- كان مستوى ممارسة ترشيد الاستهلاك منخفض ومتوسط بنسب ٨٦,٣%، و٨٧,٣% فى كلا من الإسكندرية والبحيرة على التوالى.

٢- اتسمت دوافع المبحوثات لشراء السلع الغذائية بأنها غير رشيدة ورشيدة لحد ما بنسب ٩٨%، ٨٢% فى كلا من الإسكندرية والبحيرة على التوالى.

٣- نسبة المنفق على الغذاء من الدخل الشهرى لأسر المبحوثات كان يتراوح بين ٥٠-٧٥% لنسب ٣٨,٧%، ٥٨,٧% فى كلا من الإسكندرية والبحيرة على التوالى.

٤- عدم وجود فرق معنوى بين متوسطى نسبة الإنفاق على السلع الغذائية الرئيسية فى محافظتى الإسكندرية والبحيرة.

٥- أسهمت متغيرات سن المبحوثة، وسن الزوج، وعدد سنوات تعليم المبحوثة، وعدد سنوات تعليم الزوج، وحجم الأسرة، والدخل الشهرى فى تفسير ٢٦% من التباين فى نسب الإنفاق على السلع الغذائية فى قرى محافظة الإسكندرية.

٦- أسهمت متغيرات عدد سنوات تعليم المبحوثة، وعدد سنوات تعليم الزوج، ومتوسط سن الأبناء، والدخل الشهرى، مستوى الممارسة ترشيد الاستهلاك، ودوافع شراء السلع الغذائية فى تفسير ٢٤% من التباين فى نسبة الإنفاق على السلع الغذائية فى قرى محافظة البحيرة.

المقدمة والمشكلة البحثية

يعد الاستهلاك هو الغاية والهدف الوحيد للإنتاج فالمستهلك فى حاجة ملحة للحصول على احتياجاته الأساسية من السلع والخدمات التى تكفل له الحياة، ولكنه لا يكتفى بإشباع تلك الحاجات الأساسية فقط بل يتطلع إلى الحصول على مزيد من الاحتياجات التى تحقق له قدر من الرفاهية والحياة الكريمة، وهذا فى حد ذاته هدف مشروع للمستهلك طالما استطاع تحقيق نقطة التوازن بين حجم دخله الشهرى وحجم إنفاقه الإستهلاكى(غانم وفريد، ٢٠١٠).

هناك عدة عوامل تؤثر على الاستهلاك وسلوك المستهلك يمكن إيجازها فيما يلى:

---

[1] معهد بحوث الإرشاد الزراعى والتنمية الريفية – مركز البحوث الزراعية

استلام البحث فى٢٥ فبراير ٢٠١٥، الموافقة على النشر فى ٣٠ مارس ٢٠١٥

العوامل الثقافية: حيث يعتبر المناخ الاجتماعى والتقاليد والقيم الاجتماعية من أكثر العوامل الثقافية تأثيرا فى سلوك المستهلك، ولوسائل الإعلام دور كبير فى تكوين شخصية الفرد وفى التأثير على سلوكه الاستهلاكى وذلك من خلال الإعلام والإعلان (أبو طالب، ١٩٩٩)، وأضاف الهارون أحمد (٢٠١١) أن العوامل الثقافية التى يتمتع بها الفرد ذات تأثير جوهرى على أنماطه السلوكية، وأن الفرد خلال مسيرته الحياتية ينمى ثقافته من خلال مقدار ما يتعرض له من تجارب ومواقف تؤثر إلى حد كبير فى معتقداته وآراؤه. والعوامل الاجتماعية والتى تلعب دورا كبيرا فى تشكيل سلوك المستهلكين ومن هذه العوامل الأكثر تأثيرا هى الجماعات المرجعية ويقصد بها تلك التى ينتمى إليها الفرد ويتأثر بهاء سواء بطريقة مباشرة كالأسرة، وجماعات العمل، والأصدقاء ويطلق عليها الجماعات الأولية، وأيضا النقابات والنوادى وهى ذات تأثير تفاعلى أقل على الفرد، أما جماعات التأثير غير المباشر لا ينتمى إليها الفرد ولكنها ذات تأثير كنجوم الفن والرياضة (Hawkins ets al., 1998)، وأما المستهلك الذى تنقصه الخبرة فإنه يكون فى حاجة إلى مساعدة الآخرين قبل قرار الشراء، وكما أنه يلجأ إلى التقليد إذا افتقر إلى الخبرة. (الغدير ورشاد، ٢٠١٠).

وتعتبر العوامل النفسية من أهم العوامل التى توجه سلوك المستهلك تجاه نمط استهلاكى ما دون آخر وتشمل العوامل النفسية الحاجات والدوافع والإدراك والاتجاهات وهى تتفاعل مع بعضها البعض ثم تؤثر فى سلوك المستهلك وتكونه . (أبو طالب، ١٩٩٩ وأبو قحف، ٢٠٠١).

كما أن العوامل الاقتصادية تعتبر من أهم العوامل التى تؤثر على سلوك المستهلك فرغبات المستهلك لا تمثل طلبا فعليا ما لم يصاحبها قوة شرائية مناسبة واختلاف القدرة الشرائية من مستهلك لآخر يؤدى بالتبعية إلى اختلاف مستويات الإشباع، وتتأثر هذه القدرة بالعديد من العوامل مثل الدخل المتاح، والميل للاستهلاك والميل للادخار (أبو طالب، ١٩٩٩).

وهناك عدة عناصر تؤثر فى حجم الاستهلاك الأسرى يمكن إيجازها فيما يلى: مستوى الدخل حيث يعد قيمة الدخل الشهرى التى تحصل عليه الأسرة أحد العوامل الهامة فى تحديد الإنفاق الأسرى على السلع الاستهلاكية والخدمات، ويذكر عبد الحميد(٢٠١٠) إن تصرف الأفراد فى دخلهم المتاح يأخذ شكلين. إما القيام بإنفاق هذا الدخل على الاستهلاك وإما ادخاره وهذا يعنى أن أى قرار من جانب الفرد يتعلق بالاستهلاك هو فى نفس الوقت قرار بالنسبة للادخار، وبينما أشار الهارون وأحمد (٢٠١١) إلى أنه فى حالة حدوث نقص فى مستوى الدخل فإن حجم استهلاكه لا ينخفض تبعا لانخفاض دخله بل يلجأ إلى الاقتراض لسد الفجوة بين الدخل وحجم الاستهلاك، وكما أن حجم الإنفاق الاستهلاكى يتناسب طرديا مع حجم الدخل مع ثبات العوامل الأخرى.

وأسعار السلع والخدمات: إن ارتفاع أسعار السلع والخدمات نتيجة لزيادة معدلات التضخم يؤدى إلى انخفاض القوة الشرائية للمستهلك الأمر الذى يدفع المستهلك إلى الحد من استهلاكه، أوالدخول فى دائرة بيع ممتلكاته أوالاقتراض للمحافظة على مستوى إنفاقه الاستهلاكى.

والتسهيلات الائتمانية:

يؤدى توفر التسهيلات الإئتمانية إلى زيادة القدرة الشرائية للمستهلك حيث يستطيع شراء بعض السلع، وربما بعض الخدمات- مثل السياحة والطيران- بمبالغ تزيد عن الدخل المتاح للتصرف على أن يتم السداد فى فترات لاحقة (أبو طالب، ١٩٩٢)، وقد توصلت العبيد (٢٠٠٨) إلى أن هناك توسع فى التسهيلات الائتمانية ودون رقابة كافية على الحدود القصوى للاقتراض، وحيث ارتفعت القروض الاستهلاكية خلال الفترة من ٢٠٠٢-٢٠٠٧ بأكثر من ١٣٠% لتشكل نحو ٣٥% من إجمالى التسهيلات الائتمانية

حتى نهاية سبتمبر٢٠٠٧ وأن انتشار ظاهرة البيع بالتقسيط خاصة بالنسبة إلى السلع الاستهلاكية تشجع على ارتفاع الأسعار أولا لأنها تشجع على زيادة الطلب على السلع بشكل كبير، وثانيا لأنها ترفع السعر "التقسيط" عن السعر النقدى مما ينعكس على حجم أكبر للإنفاق النقدى فى السوق، ومن ثم ترتفع الأسعار.

وتنوع السلع والخدمات:

إن زيادة حجم الاستثمارات سواء المحلية أو العالمية وتكون التكتلات الاقتصادية بما يسمى بالشركات المتعددة الجنسيات وتطبيق مفاهيم العولمة ساهم فى حرية انتقال رؤوس الأموال، كما أن تلك الشركات باتت تمتلك قوة وفاعلية فى رسم السياسات وتوجيه السياسات الداخلية لتتمشى مع النظام العالمى الأمر الذى أدى إلى زيادة فى حجم الإنتاج بمختلف أنواع السلع والخدمات، وحدوث الطفرة الهائلة فى وسائل النقل ساهم فى تبادل السلع بين مختلف المجتمعات بغض النظر عن ثقافتها مما أدى إلى خلق نزعة استهلاكية تؤثر على سلوك المستهلك ويصعب التخلص منها، وظهر ما يعرف بتعميم ثقافة الاستهلاك أى إيجاد نمط ثقافى لدى مختلف المجتمعات يتناغم مع السلع والخدمات المطروحة فى الأسواق العالمية، الأمر الذى انعكس على المستهلك فى محاولة استهلاك كل ما هو جديد ولو على سبيل التجربة، وبالتالى زيادة حجم إنفاقه. (الهارون وأحمد، ٢٠١١).

و الحملات الإعلانية:

يلعب الإعلان دورا استراتيجيا فى التأثير على أنماط سلوك المستهلكين بما يملكه من مقومات تمكنه من العمل على خلق الحاجة لدى المستهلك، وما يحدثه من تأثير فى عاطفة المستهلك وإدراكه وشعوره ومعرفته ومعتقداته وتصوره المتعلق بالسلعة أو الخدمة (Peter, 1995)، ويرى Kotler (2003) أن المستهلكين متشابهون فى حاجاتهم ودوافعهم وأذواقهم وثقافتهم لذلك ممكن إقناعهم بشراء سلعة أو اقتناء خدمة محددة مما يستلزم مخاطبتهم من خلال إعلان موحد، وبينما توصل الرفاعى (٢٠١١) إلى أن التصميم الجيد للإعلان واحتواءه على الدعاية ومخاطبة الغرائز يساهم فى جذب انتباه المستهلك، وأن الإعلان يثير اهتمام المستهلك عندما يرتبط باحتياجاته، وعند طرح منتجات جديدة، وكذلك عندما يتناول المعارف بالنقاش فيما يتضمنه من معلومات، وأن الإعلان ينجح فى توليد الرغبة لدى المستهلك خاصة كلما كان مضمون الرسالة الإعلانية يتسم بالجودة ويرددها الأصدقاء ويتذكرها المستهلك.

مما سبق يمكن ملاحظة أن هناك تداخل وتفاعل بين العناصر المختلفة التى تؤثر على السلوك الاستهلاكى للفرد وتحديد كمية استهلاكه وبالتالى إنفاقه على السلع المختلفة والتى من أهمها الغذاء، وتعتبر أبحاث ميزانية الأسرة السنوية مصدرا رئيسيا لدراسة الانفاق والمستويات الاقتصادية والمناطق الجغرافية المختلفة، ويعد الإنفاق الاستهلاكى الغذائى مؤشرا هاما لمستوى الرفاهية الذى يتمتع به المجتمع، وقد أشار الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء (٢٠١٣) إلى ارتفاع نسبة المنفق على الطعام والشراب وأن متوسط المنفق على الطعام والشراب فى الريف يفوق مثيله فى الحضر،وكما أن معظم الدراسات التى تناولت الدخل والانفاق والاستهلاك أكدت انه بانخفاض الدخل السنوى الأسرى ترتفع نسبة الانفاق على الطعام والشراب (لطفى،١٩٩٥) وأبو طالب وفاتن(١٩٩٧).

ونظرا لحدوث تغيرات جوهرية فى المجتمع تتمثل فى انخفاض مستوى الدخل مقارنة بأسعار السلع والخدمات وبالتالى انخفاض القوة الشرائية للفرد، ومع تنوع بعض السلع والخدمات، وانخفاض المعروض من بعضها الآخر، ووجود إعلانات مهمتها توليد الرغبة الاستهلاكية لدى الفرد وإحداث تغيرات فى أذواق المستهلكين، ومع وجود زيادة كبيرة فى تعداد السكان (الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠١٣)، فإن الدراسة الحالية اهتمت بدراسة

الإنفاق الاستهلاكى الغذائى على مستوى الوحدة المعيشية الريفية خاصة فى ظل حدوث تغيرات كبيرة فى مستوى أسعار السلع الغذائية وتغيرات طفيفة فى مستوى دخل الأسرة ووجود متطلبات غذائية لأفراد الأسر تمثل حاجات انسانية أساسية مطلوب تلبيتها. ويعد ذلك قياس للمستوى المعيشى والتغذوى يمكن عن طريقه الوصول إلى وضع برامج توعية خاصة بالمرأة الريفية من أجل تحسين الحالة التغذوية لأفراد الأسرة وترشيد الإنفاق، وكما يعد ذلك مؤشر من الممكن أن يساعد المخططين التنمويين على تقديم السياسات الاقتصادية المناسبة بغرض إحداث تنمية اجتماعية واقتصادية لأفراد الأسر الريفية.

هدف البحث:

أجرى هذا البحث بهدف مقارنة بعض المتغيرات المرتبطة بالإنفاق الاستهلاكى الغذائى الأسرى فى بعض قرى محافظتى الإسكندرية والبحيرة وذلك من خلال تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

١- التعرف على بعض الخصائص المميزة للمبحوثات.

٢- تحديد نسبة الإنفاق على السلع الغذائية الرئيسية من ميزانية أسر المبحوثات.

٣- تقييم مدى وجود فروق معنوية لمتوسطى درجات نسبة الإنفاق على السلع الغذائية الرئيسة من ميزانية أسر المبحوثات فى محافظتى الدراسة.

٤- دراسة العلاقة الارتباطية والتأثيرية بين بعض الخصائص المميزة للمبحوثات كمتغيرات مستقلة وبين نسبة الإنفاق على السلع الغذائية الرئيسة من ميزانية أسر المبحوثات كمتغير تابع.

الإطار النظرى

اعتمد هذا البحث على ما يلى:

النظرية الكلاسيكية لطلب المستهلك:

ذكر العيسوى (٢٠٠٢) أن النظرية الإقتصادية تفترض وجود دالة منفعة لكل مستهلك، وتقوم فكرة المنفعة هذه على أساس وجود دخل نقدى لكل مستهلك، وكذلك وجود عدد من السلع والخدمات المختلفة، والمشكلة الرئيسة التى تواجه المستهلك فى ذلك هى كيفية توزيع دخله المحدد على تلك السلع والخدمات بما يجعله يحصل على أقصى إشباع ممكن.

ولدالة المنفعة نهاية عظمى، ومن ثم فهى قابلة للتعظيم، والمستهلك يحاول تعظيم المنفعة التى يحصل عليها من السلع والخدمات المختلفة بشرط أن يتساوى دخله مع إنفاقه ويعتمد ذلك على: ١- سعر السلعة ٢-الكمية المستهلكة من السلعة، ٣-دخل المستهلك ويوجد عديد من دوال الطلب تأخذ العديد من الأشكال الرياضية المختلفة.

مفهوم دوال الطلب:

أوضح غانم وفريد(٢٠١٠) أن الفرد يظهر سلوكا رشيدا فى أثناء قيامه بإشباع حاجاته عندما يعمل على الوصول إلى أقصى قدر من المنفعة فى حدود موارده المتاحة وذلك رغم التباين الذى يمكن ملاحظته فى سلوك الأفراد أو العائلات عند إنفاقه على السلع والخدمات المختلفة. فقد تمكن الباحثون فى مجالات الاقتصاد والإحصاء من تحديد أنماط قياسية لكيفية توزيع الأفراد لإنفاقهم على الغذاء، والملبس، والمسكن وغيرها من أوجه الإنفاق الرئيسية الأخرى. وظهرت هذه الأنماط فى شكل منتظم ومألوف وعلى النحو الذى يمكن التنبوء بها من خلال المجتمعات المختلفة. وتسمى هذه الأنماط السلوكية باسم قوانين إنجل Engle's law نسبة إلى العالم الألمانى Engle Erent الذى قام بتحليل نتائج بحوث ميزانية الأسرة فى القرن التاسع عشر وقد توصل إلى قوانين ارتبطت باسمه الأول منها:

- يتغير سلوك الأنفاق الإستهلاكى للفرد أو الأسرة فى المتوسط على نحو منتظم يتغير بتغير مستوى الدخل.

- إن النسبة المنفقة من الدخل على السلع الضرورية تقل كلما زاد الدخل.
- إن النسبة المنفقة من الدخل على السلع الكمالية تزيد كلما زاد الدخل.
- أما السلع التى بين الضرورية والكمالية، فمن المتوقع أن تكون نسبة المنفق عليها ثابتة بغض النظر عن مستوى الدخل.

دوال إنجل Engle-function:

دوال إنجل من أشهر دوال الطلب وأكثرها شيوعا واستخداما فى تحليل ميزانية الأسرة، وقد أشارت دراسة القلى (٢٠٠٨) أن دوال إنجل تختص بتحليل طلب المستهلك من خلال البيانات المقطعية cross-section data وعلى أساس افتراض ثبات الأسعار، إذ طلب المستهلك لأى سلعة أو خدمة يتوقف على العديد من العوامل التى أفرزتها النظرية الاقتصادية منها دخل المستهلك، وسعر السلعة المطلوبة، وأسعار السلع الأخرى البديلة، أو المكملة لها، وذوق المستهلك، وأضاف غانم وفريد(٢٠١٠) أن بحوث ميزانية الأسرة تنفق خلال مدة زمنية قصيرة (أسبوع أو شهر معين من السنة)، ولذلك يتوقع عدم حدوث تغيرات ملحوظة فى أسعار السلع والخدمات خلال مدة المسح، ويمكن افتراض ثباتها، وللأسباب نفسها يمكن افتراض ثبات عامل ذوق المستهلك خلال المدة الزمنية عينها، وعلى ذلك فإن المستهلكين جميعهم سوف يواجهون الأسعار نفسها، ومن ثم يمكن عد هذه المتغيرات ثابتة عند التعامل مع البيانات، وهذا يعنى أن الانفاق على سلعة أو مجموعة سلعية يعتمد فقط على الدخل.

الدراسات السابقة:

أجريت عدة دراسات فى مجال الإنفاق الاستهلاكى الأسرى منها:

دراسة لطفى (١٩٩٥) التى أجريت بهدف التعرف على الأنماط الاستهلاكية والانفاقية لبعض الأسر المصرية واشتملت العينة على ٢٣٥ أسرة مصرية منها ١٢٠ أسرة حضرية، ١١٥ أسرة ريفية ذات خصائص اقتصادية واجتماعية مختلفة، وقد أسفرت الدراسة على أن ٧٠% من أسر عينة الحضر تحقق توازن بين دخلها النقدى والمنفق على بنود الاستهلاك، فى مقابل ٤٥,٢% بالنسبة لأسر عينة الريف، كما اتضح أن ٤٧,٢٥% من الأسر الحضرية لا يفى دخلها لسداد جميع أوجه بنود الإنفاق، واتضح أن جملة متوسط الإنفاق الاستهلاكى ترتفع فى الحضر عنها فى الريف(٨٧٩,٣، ٥٢٥,٥جنيه) وعموما فإنه سواء فى الريف أو الحضر فإن جملة متوسط الإنفاق تزيد عن متوسط الدخل الشهرى الأسرى بالجنيه وهذا يعنى عدم تناسب المنفق على بنود الاستهلاك مع الدخل الشهرى، وكما توصلت الدراسة إلى أن بند الغذاء يعتبر هو البند الرئيسى فى الإنفاق فى الريف والحضر. وأجرى القلى (٢٠٠٨) دراسة بغرض إجراء تحليل اقتصادى قياسى لأنماط الاستهلاك الغذائى للأسر الريفية من خلال تقدير متوسط الإنفاق الاستهلاكى على السلع الغذائية الرئيسية فى ميزانية الأسر الريفية وفق بعض الخصائص الاجتماعية، وتألفت عينة البحث من ١٢٦ أسرة ريفية سعودية تضمنت ٨٠٣ فردا استوفت بيانتها بالاستبيان وقد حددت فترة البحث بأسبوع واحد فقط وقد توصلت الدراسة إلى أن متوسط الإنفاق الاستهلاكى الغذائى للأسرة ٤٤٩,٩ ريال سعودى اسبوعيا، ومتوسط الاستهلاك الغذائى للأسرة ٥٨,٨٧ كيلو جرام، وقد توصلت الدراسة أيضا إلى أن متوسط الإنفاق للأسر الريفية على الغذاء والمجموعات السلعية الغذائية موضع الدراسة يتزايد بتزايد فئات الدخل، وحجم الأسرة وارتفاع مستوى تعليم رب الأسرة وزيادة عمره.

كما درس غانم وفريد(٢٠١٠) الأهمية النسبية لأوجه الإنفاق الاستهلاكى للعديد من السلع والخدمات الرئيسية، وتتبع نمط الاستهلاك فى بحث ميزانية الأسرة لعام ٢٠٠٣-٢٠٠٤، وبلغ حجم العينة ٧٥٠٠ أسرة للدورة الواحدة التى مدتها الزمنية ثلاثة أشهر، واعتمدت الدراسة

على البيانات النظرية التى صدرت عن المكتب المركزى للإحصاء فى الجمهورية العربية السورية فيما يتعلق بمسح ميزانية الأسرة ٢٠٠٣-٢٠٠٤، وتوصلت الدراسة إلى ان أكثر من نصف مجموع الإنفاق الكلى للفرد موجه نحو الإنفاق على السلع الغذائية مما يعكس مدى الأهمية لهذه المجموعة بالنسبة إلى المستهلك، وبناء عليه فإن نسبة عالية من الدخل يخصص للمواد الغذائية، مما يجعل هذه المجموعة ضرورية ومهمة من وجهة نظر المستهلك كونها تضم عددا كبيرا من السلع الأساسية التى لا تتأثر كثيرا بالتغيرات التى تطرأ على مستويات الدخول وأن الطلب على هذه المجموعة يتصف بكونه غير مرن.

يستخلص من الدراسة السابقة أن بند الغذاء هو البند الرئيسى فى الإنفاق من ميزانية الأسرة يخصص للمواد الغذائية نسبة عالية من الدخل، وأن متوسط الإنفاق للأسر الريفية على الغذاء والمجموعات السلعية الغذائية يتزايد بتزايد فئات الدخل وحجم الأسرة وارتفاع مستوى تعليم رب الأسرة وزيادة عمره.

فروض الدراسة:

١- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطى نسبة الإنفاق على السلع الغذائية الرئيسية من ميزانية أسر المبحوثات فى محافظتى الدراسة.

٢- توجد علاقة ارتباطية معنوية بين كل من سن المبحوثة، وسن الزوج، وعدد سنوات تعليم المبحوثة، وعدد سنوات تعليم الزوج، ومتوسط أعمار الأبناء، وحجم الأسرة والدخل الشهرى، ومستوى ممارسة ترشيد استهلاك الغذاء، ومستوى دوافع شراء السلع الغذائية المختلفة كمتغيرات مستقلة وبين نسبة الإنفاق على السلع الغذائية من ميزانية أسر المبحوثات كمتغير تابع.

أسلوب البحث

تم اختيار محافظتى الإسكندرية والبحيرة لإجراء هذه الدراسة، حيث أنهما يقعان فى نطاق عمل الباحثتين ثم اختيرت قرى بهيج وأبو صير والغربانيات التابعين لمنطقة برج العرب فى محافظة الإسكندرية، وكذلك قرى العالى والنشو البحرى ومعمل الزجاج التابعين لمركز كفر الدوار بمحافظة البحيرة،وقد بلغت شاملة البحث فى القرى التابعة لمنطقة برج العرب بالاسكندرية ٩٨٠حائز فى حين كانت شاملة البحث فى القرى التابعة لمركز كفر الدوار١٠٢٥حائز وذلك استنادا إلى بيانات غير منشورة بإدارة الإرشاد الزراعى بمديرية الزراعة بمحافظتى الإسكندرية والبحيرة وقد تم اختيار ٥٠ مبحوثة من زوجات الزراع الحائزين من كل قرية وذلك بطريقة عشوائية، وبذلك بلغ إجمالى عينة المبحوثات ٣٠٠ مبحوثة، وقد تم جمع البيانات بطريقة المقابلة الشخصية وباستخدام استمارة استبيان تم تصميمها خصيصا لهذا الغرض وذلك بعد إجراء اختبار مبدئى عليها pre-test، وقد تم ترميز الاستمارة وتفريغها وخزنت البيانات فى الحاسب الآلى وقد تم تجميع البيانات فى شهر مارس ٢٠١٤.

التعريفات الإجرائية:

١- الإنفاق الاستهلاكى الأسرى:

يقصد به فى هذا البحث حجم الانفاق الأسرى على السلع الاستهلاكية الغذائية من دخل الاسرة.

٢-ممارسات ترشيد الاستهلاك:

يقصد بها فى هذا البحث مجموعة الاجراءات التى تتخذها المبحوثة من أجل ترشيد استهلاك الغذاء فى مراحل الشراء، والإعداد، والتخزين، والتقديم لأفراد الأسرة.

٣-دوافع شراء السلع الغذائية:

تعرف الدوافع بأنها عوامل داخلية للفرد توجه وتنسق بين تصرفاته وتؤدى به إلى انتهاج سلوك معين على النحو الذى يحقق الإشباع المطلوب، والدوافع هى الأساس لكل سلوك شرائى للأفراد فعندما تظهر الحاجة تصبح باعثاً أودافعاً يثير السلوك.أبو طالب،(١٩٩٩)، محمد،٢٠٠٧)

ويقصد بها فى هذا البحث الأسباب التى تدفع المبحوثة لشراء السلع الغذائية المختلفة فى ضوء ما هو متاح فى الأسواق وأيضا ما هو متوفر لديها من موارد مادية.

٤- نسبة المنفق من الدخل على الغذاء:

ويقصد بها فى هذا البحث كمية الدخل المنصرف على الغذاء منسوبا إلى الدخل الكلى الشهرى للأسرة.

قياس المتغيرات المستقلة:

- تم استخدام الدرجات الخام لكل من سن المبحوثة، وعدد سنوات تعليمها، وسن الزوج، وعدد سنوات تعليمه، وحجم الأسرة، والدخل الشهرى للأسرة.
- متوسط سن الأبناء: تم قياسه من خلال مجموع سن الأبناء المختلفة مقسوما على عدد الأبناء.
- ممارسات ترشيد الاستهلاك: تم قياسه من خلال عشرة ممارسات تمثلت فى: زيادة استهلاك الغذاء عند زيادة دخل الأسرة، وتخزين جزء من المحاصيل الزراعية لاستهلاك أفراد الأسرة فى غير موسمه، وتصنيع بعض السلع الغذائية كالمربى من الموارد المتاحة بالمنزل، وتصنيع بعض الحلويات فى المنزل لأنها أرخص من الجاهز، وإعداد وجبات غذائية أكثر من حاجة أفراد أسرتى فى الأعياد والمناسبات، وتحديد الاحتياجات الغذائية لأفراد أسرتى بدقة لتقليل المنفق على الغذاء، والحرص على تقليل الفاقد من الغذاء فى جميع مراحل إعداده، يوجد إسراف فى استهلاك السلع الغذائية بسبب عاداتنا الغذائية، والتردد على الحضر يزيد من الرغبة فى استهلاك سلع غذائية تختلف عن المعتاد، لا أتمسك بالقيم الدينية الاستهلاكية عند تحديد الكمية المستهلكة من الغذاء.

وقد أعطيت اختيارات دائما، وأحيانا، ونادرا للمبحوثات بدرجات ٣، ٢، ١ فى حالة الممارسات الإيجابية التى تهدف لترشيد الاستهلاك والعكس فى حالة الممارسات السلبية التى من شأنها تؤدى للإسراف فى استهلاك الغذاء وبذلك تراوحت درجات إجابات المبحوثات بين ٣٠، ١٠ درجات وقد تم تقسيم الدرجات التى حصلت عليها المبحوثات على ثلاث فئات هى ممارسات خاطئة (أقل من ١٧ درجة)، وممارسات صحيحة لحد ما (١٧-٢٣ درجة)، وصحيحة (أكثر من ٢٣ درجة).

دوافع شراء السلع الغذائية:

تم قياس هذا المتغير من خلال عشر عبارات تعكس دوافع شراء السلع الغذائية للمبحوثات وهذه العبارات هى التأثر برأى الصحف أو الأصدقاء عند اختيار وشراء السلع الغذائية، وأسلوب عرض السلع الغذائية والديكور الخارجى يساعد على سرعة اختيارى، وأذهب لشراء السلع الغذائية بعد مشاهدة الإعلانات والحملات الترويجية ولا أشترى أى سلعة غذائية إلا بعد إجراء مقارنة مع السلع البديلة، وأشترى كمية من السلع قد تفوق احتياجاتى الفعلية وأخزنها، وأراعى أذواق وتفضيلات أفراد الأسرة عند اختيار السلع الغذائية، اشترى السلع الغذائية التى تبرز مكانتى الاجتماعية بين الجيران والأصدقاء، وتلعب خبرتى الشرائية دورا فى اختيار السلعة الغذائية، واختار السلع الغذائية مرتفعة الثمن نظرا لقيمتها الغذائية، واشترى السلع الغذائية ذات العلامة التجارية الأكثر شهرة. وقد أعطيت اختيارات دائما، وأحيانا، ونادرا للمبحوثات بدرجات ٣، ٢، ١ فى حالة العبارات الإيجابية والعكس فى حالة العبارات السلبية، وبذلك تراوحت درجات المبحوثات بين ٣٠، ١٠ درجات وقد تم تقسيم الدرجات التى حصلت عليها المبحوثات إلى ثلاث فئات هى دوافع غير رشيدة (أقل من ١٧ درجة)، ودوافع رشيدة لحد ما (١٧-٢٣) درجة ودوافع رشيدة (أكثر من ٢٣ درجة).

قياس المتغير التابع:

تم قياسه من خلال سؤالين: ١- سؤال المبحوثة مباشرة عن قيمة المنصرف من دخل الأسرة على السلع الغذائية فى الشهر الماضى بالتقريب وللتأكد ٢- طلب من كل مبحوثة

أن تذكر الكمية المستهلكة من السلع الغذائية فى الشهر السابق تقريبا لإجراء الدراسة وما هو سعر الوحدة، وقد اشتملت السلع الغذائية على ٢٤ سلعة غذائية تمثلت فى الخضروات، والفواكه، واللحوم الحمراء، ولحوم الدواجن، والأسماك، وبيض المائدة، و فول وعدس، وحبوب، ودقيق، ومكرونة، وأرز، وبطاطس، وخبز، ومعلبات، وزيت طعام، وسمن صناعى، وسمن طبيعى، والألبان، ومنتجات الألبان، وشاى، وسكر، ومياه غازية، وأخرى تذكر وقد تم حساب نسبة المنفق على الغذاء من الدخل الشهرى للأسرة كما يلى:

١- تم حساب كمية النقود المنفقة على السلع الغذائية كما يلى:

كمية المشتروات من السلع الغذائية × سعر الوحدة

٢- تم جمع إجمالى كمية النقود المنفقة على السلع الغذائية المختلفة.

٣- حساب نسبة المنفق على الغذاء من الدخل الشهرى للأسرة كما يلى.

إجمالى كمية النقود المنفقة على السلع الغذائية

الدخل الشهرى للأسرة

ثم تم تقسيم المبحوثات وفقا لنسبة المنفق من الدخل على السلع الغذائية إلى ثلاث فئات هى: (أقل من ٥٠%)، (٥٠-٧٥%)، و(أكثر من ٧٥%).

النتائج البحثية

أولا: بعض الخصائص المميزة للمبحوثات:

توضح نتائج تحليل البيانات أن غالبية المبحوثات ٨١,٤%، ٨٢,٧% فى كلا من الإسكندرية والبحيرة على التوالى تقل أعمارهن عن ٥٠ سنة ويعتبرن من صغيرات ومتوسطات السن، ومن المتوقع أن يكون لهذا تأثيرا هاما على نسبة المنفق من الدخل الشهرى الأسرى على الغذاء، خاصة وأن نسبة المتعلمات قد بلغت ٣٣%، ٣٨,٧% فى الإسكندرية والبحيرة على التوالى ما بين تعليم متوسط، وتعليم جامعى أو فوق الجامعى. كما اتضح أن نسبة المبحوثات اللاتى تقل أعمار أزواجهن عن ٥٣ عام قد بلغت ٨٠,٧%، ٨١,٣% فى كلا من الإسكندرية والبحيرة على التوالى، وهى تعتبر سن متوسطة وكبيرة لحد ما حيث يتوقع أن يكونوا أكثر خبرة ودراية بالإنفاق والاستهلاك الأسرى بالرغم من انخفاض مستوى تعليمهم حيث بلغت نسبة منخفضى ومتوسطى التعليم ٧٥,٣%، ٥٤,٥٤% فى الإسكندرية والبحيرة على التوالى.

أما عن حجم أسر المبحوثات فتشير النتائج إلى أن أكثر من نصف المبحوثات حجم أسرهن صغير حيث بلغت نسبة المبحوثات ٥٢,٧% فى الإسكندرية فى حين كانت نسبة ٥٨% من جملة المبحوثات فى البحيرة كان حجم أسرهن كبير أكثر من ٧ أفراد مما قد يعكس ارتفاع الاحتياجات والمتطلبات المعيشية فى البحيرة عن الإسكندرية، وعن متوسط سن الأبناء فقد اتضح أن ٥٣,٣%، ٦٤% من جملة المبحوثات فى كلا من الإسكندرية والبحيرة على التوالى متوسط سن أبنائهن أقل من ١٤ سنة أى إنهم فى أطوار النمو والبلوغ ومراحل إتمام التعليم الأساسى، وتزداد الاحتياجات المادية اللازمة لغذاء وكساء وتعليم وعلاج وترفيه وتثقيف وغيرها من الاحتياجات.

وعن مستوى ممارسات المبحوثات لترشيد الاستهلاك فقد اتضح من خلال تحليل البيانات أن الغالبية العظمى من المبحوثات بنسبة ٨٦,٣%، ٨٧,٣% فى كلا من الإسكندرية والبحيرة على التوالى مستوى ممارستهن لترشيد الاستهلاك منخفض ومتوسط مما يشير إلى أنهن فى حاجة إلى برامج إرشادية وتدريبية لتحسين ممارسات ترشيد الاستهلاك.

أما فيما يتعلق بنتائج دوافع شراء السلع الغذائية لدى المبحوثات والتى قد تساعد فى تفسير سلوك المستهلكين فقد أظهرت النتائج أن الدوافع لشراء السلع الغذائية لدى المبحوثات غير رشيدة ورشيدة لحد ما بنسبة ٩٨%، ٨٢%

فى كلا من الإسكندرية والبحيرة على التوالى ويمكن القول بأنهم فى حاجة إلى برامج ارشادية لتكوين دوافع رشيدة لشراء السلع الغذائية وهى التى يمكن إثارتها بمخاطبة العقل والمنطق خاصة مع تدنى الدخول مقارنة بالأسعار حيث أن الظروف الاقتصادية تفرض على المبحوثات التأنى والحرص عند الاختيار لتحقيق أقصى منفعة فى حدود الموارد المادية المتاحة.

وعن الدخل الأسرى الشهرى فقد اتضح من خلال البيانات أن ٩١,٣% من جملة المبحوثات فى الإسكندرية دخلهن الأسرى منخفض ومتوسط فى حين كانت هذه النسبة ٨٣,٣% فى البحيرة، وهذا يوضح انخفاض مستوى الدخل الأسرى للمبحوثات مما يتطلب إدارة حكيمة لهذا الدخل بحيث تتم موازنة دخل الأسرة المحدد وتوزيعه على البنود المعيشية المختلفة وممارسة ترشيد الاستهلاك وخاصة مع انخفاض القيمة الشرائية للجنيه المصرى وهذا ما يوضحه جدول (١)

جدول ١. توزيع المبحوثات وفقا لبعض الخصائص المميزة للمبحوثات

المحددات	الإسكندرية		البحيرة	
	عدد (ن= ١٥٠)	%	عدد (ن= ١٥٠)	%
سن المبحوثة				
صغير (أقل من ٣٤ سنة)	٦٤	٤٢,٧	٧٨	٥٢,٠
متوسط (٣٤-٤٩ سنة)	٥٨	٣٨,٧	٤٦	٣٠,٧
كبير (٥٠-٦٥ سنة)	٢٨	١٨,٦	٢٦	١٧,٣
عدد سنوات تعليم المبحوثة				
(١-٩ سنوات)	١١٧	٧٨,٠	٩٢	٦١,٣
(١٠-١٨ سنة)	٢٩	١٩,٣	٥٢	٣٤,٧
(١٩-٢٦ سنة)	٤	٢,٧	٦	٤,٠
سن الزوج				
صغير (٢٠-٣٦ سنة)	٦١	٤٠,٧	٦٦	٤٤,٠
متوسط (٣٧-٥٢ سنة)	٦٠	٤٠,٠	٥٦	٣٧,٣
كبير (٥٣-٦٩ سنة)	٢٩	١٩,٣	٢٨	١٨,٧
عدد سنوات تعليم المبحوثة				
(١-٧ سنوات)	٨١	٥٤,٠	٥١	٣٤,٠
(٨-١٤ سنة)	٣٢	٢١,٣	٣٠	٢٠,٠
(١٥-٢١ سنة)	٣٧	٢٤,٧	٨٧٦٩	٤٦,٠
حجم الأسرة				
صغير (أقل من ٥ أفراد)	٧٩	٥٢,٧	٨	٥,٣
متوسط (٥-٧ أفراد)	٦١	٤٥٠,٧	٥٥	٣٦,٧
كبير (أكثر من ٧ أفراد)	١٠	٦,٦	٨٧	٥٨,٠
متوسط سن الأبناء				
صغير (أقل من ١٤ سنة)	٨٠	٥٣,٣	٩٦	٦٤,٠
متوسط (١٤-٢٧ سنة)	٥٨	٣٨,٧	٤٣	٢٨,٧
كبير (٢٨-٤١ سنة)	١٢	٨,٠	١١	٧,٣
مستوى ممارسات ترشيد الاستهلاك				
منخفض (أقل من ١٧ درجة)	٢٠	١٣,٣	١٩	١٢,٧
متوسط (١٧-٢٣ درجة)	١٢٢	٨١,٣	٨٩	٥٩,٣
مرتفع (أكثر من ٢٣ درجة)	٨	٥,٤	٤٢	٢٨,٠
دوافع شراء السلع الغذائية				
دوافع غير رشيدة (أقل من ١٧ درجة)	٣٣	٢٢,٠	١٧	١١,٣
دوافع رشيدة لحد ما(١٧-٢٣ درجة)	١١٤	٦٧,٠	١٠٦	٧٠,٧
دوافع رشيدة (أكثر من ٢٣ درجة)	٣	٢,٠	٢٧	١٨,٠
الدخل				
منخفض (٣٠٠- ١٢٠٠جنيه)	٦٥	٤٣,٣	٥٨	٣٨,٦
متوسط (١٢٠١- ٢١٠١ جنيه)	٧٢	٤٨,٠	٦٧	٤٤,٧
مرتفع (أكثر من ٢١٠١ جنيه)	١٣	٨،٧	٢٥	١٦,٧

ثانيا: نسبة الانفاق على السلع الغذائية من ميزانية أسر المبحوثات:

تشير البيانات الواردة بجدول (٢) إلى نسبة المنفق من الدخل الشهرى الأسرى على بند الغذاء لدى المبحوثات حيث اتضح أن نسبة المبحوثات اللاتى ينفقن أقل من ٥٠% من دخل أسرهن الشهرى على الغذاء قد بلغت ٢٢,٦%، ١٠,٦% فى كلا من الإسكندرية والبحيرة على التوالى،وكان ٣٨,٧% و٥٨,٧%من مبحوثات الاسكندرية والبحيرة على التوالى ينفقن من ٥٠-٧٥%من الدخل على الغذاء، فى حين كانت نسبة المبحوثات اللاتى ينفقن أكثر من ٧٥% على بند الغذاء من دخل أسرهن الشهرى ٣٨,٧%، ٣٠,٧% فى كلا من الإسكندرية والبحيرة على التوالى. وتشير هذه النتائج إلى أن بند الغذاء هو البند الرئيسى فى الإنفاق فى منطقتى الدراسة ويتفق ذلك مع ما توصلت إليه دراسة لطفى (١٩٩٥)، كما تتفق هذه النتائج مع ما توصل إليه غانم وفريد (٢٠١٠) من حيث أن أكثر من نصف مجموع الإنفاق الكلى للفرد موجه نحو الإنفاق على السلع الغذائية.

ومن خلال هذه النتائج يمكن القول أن معظم الدخل الشهرى لأسر المبحوثات ينفق على بند الغذاء ويمكن تفسير ذلك فى ضوء ارتفاع أسعار الغذاء بالأسواق وعلى جميع المنتجات الغذائية بصفة عامة وحيث أن الغذاء لا يمكن الاستغناء عنه حيث أنه حاجة من الحاجات البيولوجية الرئيسة فلابد أن يكون تلبية احتياجات أفراد الأسرة من الغذاء مقدم على باقى الحاجات الأخرى.

ثالثا: مدى وجود فروق معنوية لمتوسطى درجات نسبة الانفاق على السلع الغذائية الرئيسية من ميزانية أسر المبحوثات فى محافظتى الدراسة:

تشير بيانات جدول(٣) إلى نتائج اختبار(ت) للفرق بين متوسطى نسبة الإنفاق على السلع الغذائية الرئيسية من ميزانية أسر المبحوثات وتبين من ذلك عدم وجود فرق معنوى بين متوسطى درجات نسبة الإنفاق على السلع الغذائية الرئيسية فى محافظتى الإسكندرية والبحيرة، ووفقا لهذه النتيجة يمكن رفض الفرض الإحصائى الأول.

وتختلف هذه النتائج مع ما توصلت إليه دراسة لطفى (١٩٩٥) من حيث أن جملة متوسط الإنفاق الاستهلاكى تختلف فى منطقتى الدراسة حيث تبين أنها ترتفع فى الحضر عن الريف.

جدول ٢. توزيع المبحوثات وفقا لنسبة المنفق من الدخل الأسرى

بند المنفق على الغذاء من الدخل الشهرى	الإسكندرية		البحيرة	
	عدد (ن= ١٥٠)	%	عدد (ن= ١٥٠)	%
أقل من ٥٠%	٣٤	٢٢,٦	١٦	١٠,٦
٥٠-٧٥%	٥٨	٣٨,٧	٨٨	٥٨,٧
أكثر من ٧٥%	٥٨	٣٨,٧	٤٦	٣٠,٧
المجموع	١٥٠	١٠٠	١٥٠	١٠٠

جدول ٣. نتائج اختبار (ت) للفرق بين متوسطى نسبة الإنفاق على السلع الغذائية الرئيسية من ميزانية أسر المبحوثات فى محافظتى الإسكندرية والبحيرة

درجات نسبة الإنفاق	المتوسط الحسابى	الانحراف المعيارى	قيمة (ت)	مستوى المعنوية
الإسكندرية	٦٠,٨٥	١٩,٥٤	١,١٦٩	٠,٢٤٤
البحيرة	٦٣,٣٧	١٧,٨٠		

أولا: نتائج الانحدار الخطى المتعدد فى منطقة الاسكندرية البحثية:

من جدول(٤) يتضح نتائج الانحدار الخطى المتعدد فى منطقة الإسكندرية البحثية ويوضح ذلك أن المتغيرات الستة مجتمعة ترتبط مع نسبة الإنفاق على السلع الغذائية (المتغير التابع) بمعامل ارتباط متعدد قدره ٠,٥٠٦ وهو ارتباط معنوى بحيث بلغت قيمة F ٧,٥٧٢ وهى قيمة معنوية عند مستوى ٠,٠١، وهذا يعنى أن المتغيرات المستقلة الستة مجتمعة تفسر ٢٦% من التباين فى نسبة الإنفاق على السلع الغذائية، وأن النسبة المتبقية ترجع إلى عوامل أخرى لم تشملها الدراسة، وتبين أن معامل الانحدار الجزئى لكل من متغيرات عدد سنوات تعليم المبحوثة وعدد سنوات تعليم الزوج وحجم الأسرة تعد معنوية عند مستوى ٠,٠١ حيث بارتفاع عدد سنوات تعليم المبحوثة وعدد سنوات تعليم الزوج انخفض نسبة الإنفاق على السلع الغذائي، وكلما زاد حجم الأسرة زاد نسبة الإنفاق على السلع الغذائية. فى حين أن معامل الانحدار الجزئى لمتغيرى سن المبحوثة وسن الزوج تعتبر معنوية عند مستوى ٠,٠٥ حيث بارتفاع سن المبحوثة وسن الزوج ترتفع نسبة الإنفاق على السلع الغذائية، ويؤكد ذلك قيم معامل الارتباط البسيط ويدل ذلك على أن علاقة كل من هذه المتغيرات الخمس بنسبة الإنفاق على السلع الغذائية هى علاقة ثابتة (أوأصيلة) ولا تتأثر باستبعاد أثر المتغيرات الأخرى، وبناءا على ذلك يمكن قبول الفرض الثانى فى هذه الجزئيات، وفى حين تبين من قيمة معامل الارتباط (r) وجود ارتباط معنوى بين الدخل الشهرى وبين نسبة الإنفاق على السلع الغذائية وكان هذا الارتباط غير معنوى فى قيمة معامل الانحدار الجزئى وهذا يعنى أن تأثير متغير الدخل الشهرى يتلاشى باستبعاد أثر المتغيرات الأخرى، وبناءا على ذلك يمكن قبول الفرض الثانى فى هذه الجزئيات.

ويمكن تفسير هذه النتائج بأنه بزيادة كل من سن المبحوثة وسن الزوج وحجم الأسرة تزداد نسبة الإنفاق على السلع المختلفة حيث تزداد الاحتياجات والمتطلبات المعيشية والتى منها الغذاء باعتباره سلعة أساسية، فبزيادة عدد سنوات تعليم المبحوثة وعدد سنوات تعليم الزوج والدخل الشهرى للأسرة يقل نسبة الإنفاق على السلع الغذائية حيث يوفر التعليم المعارف والمعلومات لتحديد المطلوب واللازم لسد الاحتياجات والمتطلبات الغذائية لأفراد الأسرة بدقة ويساعد ارتفاع سن ربة ورب الأسرة حيث يوفر التجربة والخبرة اللازمة لإتمام عملية اختيار وشراء السلع الغذائية بكفاءة وفى حدود ميزانية الأسرة.

جدول ٤. العلاقات الارتباطية والانحدارية بين نسبة المنفق على السلع الغذائية لمبحوثات الإسكندرية كمتغير تابع وبين بعض الخصائص المميزة للمبحوثات.

الخصائص	قيمة معامل الانحدار الجزئى	قيمة ت	مستوى معنوية ت	قيمة معامل الارتباط
سن المبحوثة	٠,٩٨٥	١,٧٦٤	٠,٠٨٠	*٠,١٧٢
سن الزوج	١,٠٢٥	١,٩٠٣	٠,٠٥٩	*٠,٢٢٥
عدد سنوات تعليم المبحوثة	٠,٧٨٠	١,٥٩٤	٠,١١٣	**٠,٤٤٧-
عدد سنوات تعليم الزوج	٠,٣٩٥	٠,٨٦٢	٠,٣٩٠	**٠,٤٠٧-
حجم الأسرة	١,١٠٧	٠,٧٠٠	٠,٤٨٥	**٠,٢٥٢
الدخل الشهرى	٠,٠٠٧	٢,٣٦٨	٠,٠١٩	**٠,٣١٨-

* قيمة معنوية عند مستوى ٠,٠٥ قيمة معامل الارتباط المتعدد= ٠,٥٠٦

** قيمة معنوية عند مستوى ٠,٠١ قيمة R2= ٠,٢٦١ قيمة F= **٧,٥٧٢

وتتفق هذه النتائج مع ما توصلت إليه دراسة القلى (٢٠٠٨) من حيث أن متوسط الإنفاق على السلع الغذائية يتزايد بزيادة حجم الأسرة وارتفاع مستوى تعليم رب الأسرة وكبر سنه، بينما تختلف معها من حيث أن متوسط الإنفاق على الغذاء والمجموعات السلعية الغذائية يتزايد بتزايد فئات الدخل.

ثانيا: نتائج الانحدار الخطى المتعدد فى منطقة البحيرة البحثية:

توضح بيانات جدول(٥) نتائج الانحدار الخطى المتعدد فى منطقة البحيرة البحثية ويتضح من ذلك أن المتغيرات الستة مجتمعة ترتبط مع نسبة الإنفاق على السلع الغذائية (المتغير التابع) بمعامل ارتباط متعدد قدره ٠,٤٩١ وهو ارتباط معنوى حيث بلغت قيمة F ٧,٥٥٧ وهى قيمة معنوية مستوى ٠,٠١، وهذا يعنى أن المتغيرات المستقلة الستة مجتمعة تُفسر ٢٤% من التباين فى نسبة الإنفاق على السلع الغذائية، وأن النسبة المتبقية ترجع إلى عوامل أخرى لم تشملها الدراسة، ويتبين من جدول(٥) أن معامل الانحدار الجزئى لمتغير دوافع شراء السلع الغذائية معنوى عند مستوى ٠,٠١ حيث بارتفاع مستوى دوافع شراء السلع الغذائية انخفض نسبة الإنفاق على السلع الغذائية، وفى حين أن معامل الانحدار الجزئى لكل من متغيرات عدد سنوات تعليم المبحوثة، وعدد سنوات تعليم الزوج ومتوسط سن الأبناء معنوى عند مستوى ٠,٠٥ حيث بارتفاع عدد سنوات تعليم المبحوثة وعدد سنوات تعليم الزوج انخفض نسبة الإنفاق على السلع الغذائية، فكلما ارتفع متوسط سن الأبناء ارتفع نسبة الإنفاق على السلع الغذائية، ويؤكد ذلك قيم معامل الارتباط البسيط ويدل ذل على أن علاقة كل من هذه المتغيرات الأربع بنسبة الإنفاق على السلع الغذائية هى علاقة ثابتة(أو أصلية) ولا تتأثر باستبعاد أثر المتغيرات الأخرى، وبناء على ذلك يمكن قبول الفرض الثانى فى هذه الجزئيات، وفى حين تبين من قيمة معامل الارتباط(r) وجود ارتباط معنوى بين كل من الدخل الشهرى وممارسة ترشيد الاستهلاك وبين نسبة الإنفاق على السلع الغذائية وكان هذا الارتباط غير معنوى فى قيمة معامل الانحدار الجزئى وهذا يعنى أن تأثير متغير الدخل الشهرى وممارسة ترشيد الاستهلاك يتلاشى باستبعاد أثر المتغيرات الأخرى، وبناء على ذلك يمكن قبول الفرض الثانى فى هذه الجزئيات.

وبتفسير هذه النتائج تبين أنه بزيادة متوسط سن الأبناء يزيد الاحتياجات والمتطلبات المعيشية ومنها المتطلبات الغذائية فيزيد نسبة المنفق على السلع الغذائية، بينما بزيادة عدد سنوات تعليم ربة الأسرة وبزيادة عدد سنوات تعليم رب الأسرة ودخل الأسرة وممارسة ترشيد الاستهلاك ودوافع الشراء يقل نسبة المنفق على السلع الغذائية

جدول٥. العلاقات الارتباطية والانحدارية بين نسبة المنفق على السلع الغذائية لمبحوثات البحيرة وبين الخصائص المميزة للمبحوثات

الخصائص	قيمة معامل الانحدار الجزئى	قيمة ت	مستوى معنوية ت.	قيمة معامل الارتباط
عدد سنوات تعليم المبحوثة	٠,٢٩٩	٠,٨٥٧	٠,٣٩٣	-٠,٢٠٠*
عدد سنوات تعليم الزوج	٠,١٥٣	٠,٤٢٨	٠,٦٦٩	-٠,١٧٤*
متوسط سن الأبناء	٠,٢٢٣	١,٤١٤	٠,١٦٠	٠,١٦٢*
الدخل الشهرى	-٠,٠٠٨	٠,٨٥٧	٠,٣٩٣	-٠,٤٢٦**
ممارسة ترشيد الاستهلاك	٠,٠٨٧	٠,١٩١	٠,٨٤٨	-٠,١٩٠*
دوافع شراء السلع الغذائية	١,٢٨٥	٢,٣٣٤	٠,٠٢١	-٠,٢٩٧**

* قيمة معنوية عند مستوى ٠,٠٥ قيمة معامل الارتباط المتعدد= ٠,٤٩١

** قيمة معنوية عند مستوى ٠,٠١ قيمة R2= ٠,٢٤١ قيمة F= ٧,٥٥٧**

حيث يساعد التعليم على زيادة وسرعة الفهم وإتباع الممارسات الصحيحة لترشيد الاستهلاك والانتفاع بكل سلعة غذائية إلى أقصى حد ممكن عن طريق تقليل الفاقد فيقل نسبة المنفق على الغذاء، وكما يساعد التعليم على زيادة الوعي والإدراك لمزيد من المعلومات والمعارف والتي تساعد على تكوين دوافع رشيدة لشراء السلع الغذائية الضرورية فتقل نسبة الإنفاق على بند الغذاء من ميزانية الأسرة، وأما بزيادة دخل الأسرة وارتفاع مستوى المعيشة تتعدد احتياجات ومتطلبات الفرد وتعتبر من الضروريات ولذا تقل نسبة المنصرف على الغذاء ويؤكد ذلك أن نسبة الإنفاق على بند الغذاء من ميزانية الأسرة يرتبط بمتغيرات أخرى لم تشملها الدراسة.

وتتفق تلك النتيجة مع قوانين انجل من حيث أن نسبة المنفق من الدخل على السلع الضرورية والتى منها الغذاء تقل كلما زاد الدخل (غانم وفريد، ٢٠١٠).

التوصيات

في ضوء ما أسفرت عنه الدراسة من نتائج يمكن الخروج بالتوصيات التالية:

١. في ضوء ما أظهرت نتائج الدراسة من وجود انخفاض في مستوى ممارسة المبحوثات لترشيد الاستهلاك بين معظم المبحوثات فإن هذه الدراسة توصى بإعداد وتقديم برامج إرشادية متخصصة لمثل هؤلاء المبحوثات في مجال ترشيد الاستهلاك في كافة مناحى الحياة المعيشية بحيث يصبح ترشيد الاستهلاك مبدأ يجب الحرص عليه ويظهر في السلوك اليومي للأفراد.

٢. في ضوء ما أظهرت نتائج الدراسة من وجود تدنى في مستوى دوافع المبحوثات لشراء السلع الغذائية فإن هذه الدراسة توصى بتقديم برامج إرشادية لتوليد دوافع رشيدة لشراء السلع عموما والتى منها السلع الغذائية وذلك باستخدام مخاطبة العقل والمنطق.

٣. نظرا لأهمية متغير التعليم وارتباطه بتقليل نسبة المنفق على السلع الغذائية لذا فإن هذه الدراسة توصى بإدراج مقررات الاقتصاد المنزلى فى جميع المراحل الدراسية خاصة التى تهتم باقتصاديات موارد الأسرة وترشيد الإنفاق والاستهلاك.

٤. تقديم برامج إرشادية فى إدارة الدخل عن طريق تحديد الاحتياجات بدقة وتقييم بدائل السلع المختلفة والتى من شأنها مساعدة الأفراد على الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة فى ظل الظروف الاقتصادية الحالية.

٥. تقديم برامج إرشادية فى إدارة الغذاء بغرض نشر ثقافة ترشيد الاستهلاك والإنفاق.

٦. نظرا لوجود تغير فى الأسعار وانخفاض القيمة الشرائية للجنيه المصرى حاليا فإن هذه الدراسة توصى بتكرار البحث فى هذا الموضوع مع تضمين متغيرات أخرى قد يكون لها تأثير على نسبة الإنفاق الاستهلاكى ولم تتضمنها هذه الدراسة.

المراجع

الغدير، حمد ورشاد الساعد(٢٠١٠): سلوك المستهلك، مدخل متكامل، دار زهران، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية.

القلى، عبد المنعم بن عبد المحسن(٢٠٠٨): تقدير دوال استهلاك السلع الغذائية الرئيسية للأسر الريفية بمحافظة الإحساء بالمملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير فى الاقتصاد الزراعى، كلية العلوم الزراعية والأغذية، جامعة الملك فيصل بالهفوف.

الرفاعى، هاشم سيد عبد المحسن(٢٠١١): اتجاه الآراء نحو الإعلان وأثرها على السلوك الشرائى، دراسة تطبيقية على قطاع الشباب بدولة الكويت، مجلة كلية التجارة، للبحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية.

العبيد، مريم (٢٠٠٨): ارتفاع الأسعار وآثاره على مستوى المعيشة بدولة الكويت (٢٠٠٠-٢٠٠٨)، دراسات وبحوث لمجلس الأمة الكويتى، دولة الكويت.

العيسوى، إبراهيم(٢٠٠٢): مبادئ التحليل الاقتصادى الرياضى، دار النهضة العربية، القاهرة.

الهارون، عماد أحمد وأحمد السيد أحمد(٢٠١١): الإتجاه نحو الإتتمان الاستهلاكى وأثره فى العوامل المحددة لسلوك المستهلك، دراسة تطبيقية على مواطنى دولة الكويت، مجلة كلية التجارة للبحوث العالمية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، المجلد الثامن والأربعون، العدد الأول.

أبو طالب، مها سليمان وفاتن مصطفى كمال(١٩٩٧): دراسة أثر العوامل الاقتصادية والاجتماعية على السلوك الانفاقى لعينة من الأسر محدودة الدخل بمحافظة الاسكندرية ومدى اتباع الميزانية لادارة الدخل المالى، المؤتمر الثانى عن دور المرأة والهيئات الأهلية فى حماية البيئة وتنمية المجتمع، قسم الاقتصاد المنزلى، كلية الزراعة، جامعة الاسكندرية.

أبو طالب، مها سليمان محمد(١٩٩٩): ترشيد المستهلك والاستهلاك وتحديات المستقبل، دار القلم للنشر والتوزيع، الإمارات العربية المتحدة، دبى.

أبو قحف، عبد السلام (٢٠٠١): التسويق- من وجهة نظر معاصرة، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر، الإسكندرية.

لطفى، فاتن مصطفى كمال (١٩٩٥): أثر العوامل الاقتصادية والاجتماعية للأسر المصرية على الأنماط الاستهلاكية، رسالة دكتوراه، قسم إدارة المنزل، كلية الاقتصاد المنزلى، جامعة المنوفية.

عبد الحميد، عبد المطلب(٢٠١٠): الاقتصاد الكلى: النظرية والسياسات، الدار الجامعية، الإسكندرية.

غانم، عدنان وفريد الجاعونى(٢٠١٠): التحليل الإحصائى القياسى لميزانية الأسرة واتجاهات سلوك المستهلك "النظام اللوغاريتمى غير المباشر، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢٦، العدد الأول.

محمد، رضا محمود أبو زيد(٢٠٠٧). السلوك الإنفاقى للسائحين الوافدين وأثره على معدل الإنفاق فى مصر بالتطبيق على السوق العربى- كلية السياحة والفنادق- جامعة المنوفية.

Hawkins, D.I, Coney, K.A. and Best, R.J. 199): Consumer Behavior building marketing strategy, 7th edition, Mc Graw. Hill, Irwin.

Kotler, P. (2003): Marketing Management, International Edition, Prentice Hall Inc, U.S.a.

Peter, P. (1995) : Marketing strategies and management, New York, Mc Grow, Hill.

SUMMARY

A Comparative Study for some Variables of Food Consumption Expenditure for Family in Some Villages of Alexandria and Behaira Governorates

Hayam M.A Hassieb, Marwa Mohsen Anwar

This research aimed mainly to study the comparison between some variables of food consumption expenditure for family in some villages of Alexandria and Behaira Governorates. The study was carried out through achieving the following objectives:

1- Asses some characteristiesof respondents.

2- Determine the percentage of food consumption expenditure from family's income.

3- Assess whether there were significant difference between averages of spending on food in the two governorates of study.

4- Study the related and effected relation between some independent variables and the percentage of expenditure on food from the family' income.

Data were collected by a questionnaire through personal interviews from a random sample consisted of 300 rural respondents. Person correlation, linear regression, t test, and percentage were used in data analysis.

Data indicated the following result:

1- Low and medium rationalize consumption practical level were observed among the majority of respondents in Alexandria and Behaira.

2- The motives of respondents in the two governorates were unreasonable for (98%, 82%).

3- The percentage of expenditure on food between respondents was (50-75%) in 38.7%, 58.7% in Alexandria and Behaira.

4- There weren't significant differences for the middle-level spending on food in the two governorates of study.

5- According tothe linear regression analysis the respondent's ages, the husband's age, number of education year of the respondents, family size and monthly income explained 26% of variances in the percentage of expenditure on food in Alexandria.

6- Number of education years of the respondent and her husband, the average of childrensss age, monthly income, purchase motives and rationalize consumption practices level explained 24% of variances in the percentage of expenditure on food in Alexandria and Behaira.